

جريمة نهب الرمال الساحلية- صورة من صور الجرائم البيئية-

ريطاب عز الدين،

جامعة قسنطينة

ملّخص:

تبرز جريمة نهب الرمال الساحلية في زيادة الجرائم البيئية المسجلة في تقارير مديريات البيئة ومحاضر الشرطة القضائية، باعتبارها جريمة ايكولوجية تشكل خطرا جسيما على التنوع البيولوجي للكائنات الحية، بفعل سلوكيات مشينة لا تمت للإنسانية بصلة، هم أصحابها الوحيد هو الحصول على المال بأي وسيلة كانت على حساب الطبيعة، وهو ما تترجمه عمليات سرقة رمال الشاطئ.

الكلمات المفتاحية: نهب الرمال الساحلية، سرقة رمال البحر، نهب رمال الشواطئ، البيئة الشاطئية.

مقدمة:

تتجّر عن أيادي البشر اعتداءات صارخة في حق البيئة التي عزّفها مؤتمر ستوكهولم عام 1972 بأنها مجموعة من المناظر الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى، والذين يستمدون منها قوتهم ويؤدون أنشطتهم بفعل نشاط عمدي أو نتيجة إهمال، يؤدي بالضرورة إلى تشوّه صورتها الجمالية عن طريق استنزاف الموارد الطبيعية بدون رقيب ولا حسيب، خاصة إذا كانت من بين الموارد الغير متجددة لقوله سبحانه وتعالى: " إنّ كل شيء خلقناه بقدر " صدق الله العظيم، ومعنى الآية الكريمة أنه توجد خيرات في الطبيعة ولكن بنسب وكميات محددة تستوجب من الإنسان استخدامها بعقلانية وحكمة وأية محاولات للتبذير والإسراف لهاته الثروات تنذر باختلال في التوازن البيئي الذي يهدّد حياة الكائنات الحية في الكون نتيجة للعلاقة الحتمية التي تجمع الإنسان بالبيئة على أساس فلسفي ترجمه الألماني "فريديك راتزل" خلال القرن 19 في كتابه "جغرافيا الأجناس" الذي صدر عام 1882.¹

لذلك دق المختصين وخبراء البيئة وأفراد المجتمع الدولي ناقوس الخطر من هاته الممارسات الشاذة، ومن بينها جريمة نهب رمال الشاطئ، التي تضاعفت أرقامها بصورة مهولة على طول الساحل الجزائري المقدر بـ 1284 كلم، مخلفة ورائها مؤشرات مغلقة على الاقتصاد الوطني من جهة وعلى الرونق الجمالي للشواطئ الجزائرية من جهة أخرى.

¹ بن يحي سهام، مذكرة ماجستير بعنوان " الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر"، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 66.

أهمية البحث:

تتجلى الأهمية البالغة في دراسة موضوع الرمال الساحلية باعتبارها مورد طبيعي، تساهم في تسويق السياحة الشاطئية والمحافظة على التوازن البيئي، لمواصلة حلقات السلسلة الغذائية للكائنات الحية، كما تعدّ مصدر طبيعي لصد الأمواج لإنقاذ المناطق المجاورة لها من الغرق، بحلول عام 2050 وهو الخطر الذي حذرت منه دراسة أعدّها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام 2002، مفادها ارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض بسبب الاحتباس الحراري، مما سيؤدي إلى ذوبان الجليد في المناطق الجليدية مما ينتج عنه ارتفاع منسوب البحر الأبيض المتوسط، بما يعادل نصف متر، وفي غياب المصدات الطبيعية المتمثلة في الرمال الساحلية، ستهدد عدد كبير من الشواطئ بالغرق، وهو ما يجعل من نهب رمال البحر جريمة ايكولوجية في حق البيئة¹.

مشكلة البحث:

وتدور إشكالية بحثنا حول العوامل التي تساهم في ارتفاع جريمة نهب الرمال الساحلية وما مدى تأثيرها على التوازن البيئي؟ وما هي التوجهات المعتمدة من قبل السلطات الجزائرية للحدّ منها؟.

أهداف البحث:

وفي الإطار الإجابة عن الإشكالية المطروحة، يحاول البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

1- تحديد الأسباب الرئيسية وراء لجريمة نهب رمال السواحل الجزائرية.

²جمال زكي، كنوز منسية... الرمال السوداء، مجلة البترول والعلوم، العدد 4، مصر، 2013، ص18.

2- تأثير هذه الجريمة على البيئة والاقتصاد الوطني.

3- الآليات الكفيلة بوضع حد لهاته التجاوزات.

وهو ما سنحاول الإجابة عنه في متن دراستنا، التي قسمناها، كالتالي:

- المحور الأول: النظام القانوني لجريمة نهب الرمال الساحلية.
- المحور الثاني: العوامل المساعدة على نهب الرمال الساحلية وانعكاساتها.
- المحور الثالث: جهود الدولة في مكافحة جريمة نهب الرمال الساحلية.

المحور الأول: النظام القانوني لجريمة نهب الرمال الساحلية

سننتقل في هذا المحور إلى مفهوم جريمة نهب رمال الشاطئ وكذلك على أركان هاته الجريمة.

أولاً: مفهوم جريمة نهب الرمال الساحلية

يستخدم المختصين في البيئة للدلالة على قوة وشدة هذا الفعل، لفظ النهب فهو لغة: أخذه قهراً أو سرقة، أو نقول يذهب الشيء أي أخذه غضباً. وتكيف هاته الجريمة على أساس أنها سرقة، فهذه الأخيرة تعرّف لغة: بأنها أخذ المال خفية، وقانوننا هي اختلاس مال مملوك للغير بنية التملك حسب المادة 350 من قانون العقوبات الجزائري، فيتبين لنا من التعريف بأن سرقة الرمال الساحلية تنصب على فعل الاستيلاء وأخذ المال الذي يجب أن يكون منقولاً ومملوكاً للغير وهي أساس حول السرقة، مع اتجاه إرادة الجاني الحرة إلى تحقيق النتيجة المرجوة من تمام الركن المادي، وهو ما يعرف بالركن المعنوي للجريمة، وبالتالي نكون أمام جريمة سرقة.

ثانياً: أركان جريمة نهب الرمال الساحلية:

تعتبر هاته الجريمة في الأساس كما ذكرنا سابقا بأنها سرقة وقد عرّفت المادة 350 من قانون العقوبات السرقة "بأنها اختلاس مال مملوك للغير بنية التملك"، ومن هذا المنطلق سنتعرف على الأركان المميزة لهاته الجريمة.

1- الركن الشرعي: إن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات يقضي بوجود نصوص قانونية مكتوبة، وهو الحال بالنسبة للقانون الجنائي البيئي الذي يتضمن تجريم الممارسات العدوانية التي تلحق بالبيئة، وهو ما يتجلى في إقرار المشرع الجزائري لمبدأ الحيطة، والذي مفاده توفير الحماية الجنائية للبيئة قبل وقوع الضرر البيئي، بالرغم من عدم توفر النص الجزائي المجرّم مسبقاً، مما يجعل النصوص القانونية الصادرة بالمستقبل تسري بأثر رجعي لمنع الجاني من الإفلات من العقاب¹.

2- الركن المادي: يقوم الركن المادي لجريمة نهب رمال الشواطئ باستخراج الجاني للرمال من الشواطئ بدون رخصة من قبل الإدارة، وهو ما يعتبر فعلاً إجرامياً يتحقق بأخذ واختلاس مادة الرمل، مما يترتب عليها نتيجة ضارة كأثر حتمي ومباشر للسلوك الإجرامي، متمثلة في انتقال الحياة الكاملة لمادة الرمل والاستيلاء عليها من قبل الجناة خفية دون رضا المجني عليه، الذي تلعب دوره في هذه الحالة الإدارة، ويظهر الجاني بمظهر المالك كأن يبيع هاته الرمال في الأسواق المختصة أو يمّون ورشات البناء.

كما أن القانون لا يتطلب شكلاً أو وسيلة معينة للاستيلاء على الشيء المختلس، ويتجلى محل هاته الجريمة في أربعة الشروط ليتحقق وهي كالتالي:

أ- أن يكون موضوع السرقة مالا ومملوكا للغير:

¹دباخ فوزية، دورالقاضي في حماية البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد2، لبنان، 2013، ص 89.

يقصد بالمال: "كل شيء يصلح محلا لحق عيني وعلى وجه التحديد حق الملكية"، بحيث يمكن تقويمه ماليا، حيث تعتبر رمال الشواطئ من قوام المال العام وتدخل ضمن نطاق الأملاك العمومية الطبيعية¹، التي نصّت عليها المادة 15 من قانون الأملاك الوطنية رقم 90-30، ولقد وفرّ لها المشرع كامل الحماية طبقا لثلاثة قواعد أساسية وردت في المادة 66 من القانون المذكور أنفاً والمادة 689 من القانون المدني، بحيث أن الرمال الشواطئ²:

- غير قابلة للتصرف باعتبارها ترصد للنفع العام.
- غير قابلة للتملك بالنقادم، بحيث لا يجوز تملكها خلال فترة زمنية معينة.
- عدم قابليتها للحجز.

ب- أن يكون المال ذو طبيعة مادية:

لا تكون السرقة إلا على شيء مادي الذي يشغل حيزا من الفراغ بغض النظر عن حجمه أو وزنه، سواء أكان مادة صلبة مثل الرمال، غازية مثل الأكسجين أو سائل مثل الماء، وهو ما يجعل الرمال ذات طبيعة مادية ملموسة ومجرّدة.

ج- أن يكون موضوع السرقة مالا منقولاً:

إن المنقول هو ما يمكن إخراجه من حيازة المجني عليه وانتقاله لحيازة الجاني³، وحسب القانون الجنائي فإن المنقول هو كل شيء يمكن نقله من

¹ وناس يحي، رسالة دكتوراه بعنوان "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص 226.

² علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 261-262.

³ درديوس مكي، القانون الجنائي الخاص في التشريع الجزائري، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2010، ص 17.

مكان لأخر، ومنه يعدّ سارقا كل من استولى على رمال الشاطئ أو استخراجها من باطن البحر.

3- الركن المعنوي:

تعتبر عملية سرقة الرمال الساحلية من الجرائم العمدية التي يتخذ فيها الركن المعنوي قصدا جنائيا عاما، يتمثل في انحراف إرادة الجاني إلى تحقيق نتيجة ضارة للجريمة بجميع عناصرها مع علمه اليقين مسبقا، بأنه يختلس مال مملوك للغير (الرمال مملوكة للدولة).

ويتمثل القصد الجنائي الخاص لهاته الجريمة في نية الجاني تملك الشيء المسروق (الرمال) أو حيازته أو حتى تملكه للغير.

المحور الثاني: العوامل المساعدة على نهب الرمال الساحلية

وانعكاساتها

تمثل موازين التطور والتخلف أهم المعايير التي تعتمد عليها المجتمعات من أجل الحفاظ على خيرات الطبيعة، وهو البارومتر الحقيقي لقياس مدى حرص الأفراد على تقديم الوجه الحقيقي لبلدانهم. فهناك عدة عوامل تفعل فعلتها بالمحيط البيئي ويكون الإنسان الجاني الوحيد في ارتكاب هاته الجرائم البشعة.

أولا: العوامل المساعدة على نهب رمال الشواطئ:

هناك عدة معطيات تلعب دورا بارزا في تشكّل مافيا لنهب خيرات الجزائر والتي تساهم بحد كبير في إعاقة إستراتيجيات التنمية المستدامة، وتختلف هاته الأسباب من مجتمع لأخر وعلى حسب درجة تطوره ومدى فاعلية الجمعيات وأفراد المجتمع المدني، وهي تتعلق بأسباب اقتصادية، اجتماعية وأمنية.

أ- العوامل الاجتماعية:

يمثل الحس المدني للأفراد مقياس لمدى تطور المجتمع، وهو ما ينقص دول العالم الثالث المتخلفة، فشعوب هاته الأخيرة لا يعيرون للبيئة أدنى اهتمام سوى بعض الجمعيات القليلة، التي تحاول جاهدة لنشر الوعي الثقافي البيئي، لكن تصطدم مرارا وتكرارا بأفراد تنقصهم قيم المواطنة الحقيقية، ويعثون بأملك الدولة فسادا تحت ذهنيات متخلفة تحمل شعار "عادي هي للدولة أو البيك".

كما أن عدم تسليط الإعلام بترسانته الضوء على الاعتداءات المتكررة التي تطال المحيط البيئي، وفضح المتسببين فيها، يشكل هاجسا للغيورين على حماية الطبيعة، وهذا راجع بالأساس لضعف المستوى الثقافي لهاته الشعوب، وعدم جاهزيتها ذهنيا لتقبل أفكار المحافظة على البيئة، التي تعدّ في نظرهم من أنفه القضايا في خضم الفوضى والتخبط والاضطرابات الاجتماعية.

ب-العوامل الاقتصادية:

يتقاذف الاشتراكيون والرأسماليون التهم حول أي نظام اقتصادي يحتضن أكبر عدد من المجرمين، لكن الحقيقة أن الإجرام ينمّ عن مشكلة مستعصية تتمثل في البطالة كظاهرة اجتماعية واقتصادية تعصف بالشباب، مما يدفعهم إلى الانخراط في عصابات الجريمة المنظمة تحت قيادة "لوبيات" تحقق الثراء الفاحش خلال فترة زمنية قصيرة، مستغلة بذلك ضعف المستوى المعيشي للشباب¹ ودفعه إلى مستنقع التهريب والسرقة بسبب ضعف البرامج الاقتصادية التنموية وقلة الاستثمارات في هاته المناطق الساحلية .

وتجدر الإشارة إلى نهب رمال الشواطئ تدّر على الشباب العاطل على العمل مداخل ضخمة، مما يشجعهم في المضي قدما على ممارسة هاته

¹ سجلت وحدات الدرك الوطني، إحصاءات حول جريمة سرقة الرمال بـ 342 قضية و478 موقوف سنة 2009 و375 قضية بـ510 موقوف سنة 2010- سعاد .ب، جريدة صوت الأحرار "يقاف 95 شخصا ..."، الجزائر، الأربعاء 2011/05/25.

التجارة الغير المشروعة خاصة في ظل عجز الدولة عن محاربة السوق السوداء وكثرة الطلب بسبب المشاريع التنموية الضخمة التي أطلقتها الجزائر، وورشات البناء العامة والخاصة التي تحتاج إلى مادة الرمل، مما يتيح لبارونات نهب المال العام التحكم في الأسواق والتلاعب بالأسعار، خاصة وعدم امتلاكهم لمقاولات مما يعفيهم من الرسوم الضريبية مقابل كبدّ الجزائر خسائر فادحة.

ج- العوامل الأمنية:

لقد تعاقبت ظاهرة نهب الرمال الساحلية في بعض المناطق بالمجموعات الإرهابية التي أصبحت تقدم لها الحماية والأمان لنقل الرمال المنهوبة إلى مقالع غير معتمدة مقابل مبالغ مالية ضخمة تصل حد 5 ملايين سنيتيم للشاحنة الواحدة أو حتى لجوء هاته العصابات للاستعانة بزمرة من شباب المناطق الساحلية، من أجل تأمين الكميات المنهوبة بسلك الطرق الجبلية الوعرة أمام ضعف المراقبة الأمنية، كما أصبحت هاته العصابات تغلب لغة التهديد والتصفية بالقتل لكل من يقف في طريقها.

ومن الأسباب التي تعرقل عمل الأجهزة الأمنية هي تشغيل هاته العصابات، لجواسيس من المواطنين للتحري عن تحركات الأمن باستعمال التقنيات الحديثة، واستعمال السيارات الفاخرة للتنويه وتأمين الطريق لشاحنات النقل، وكذلك تعااضي الحواجز الأمنية والجهات المعنية عن هاته الممارسات.

ثانيا: الانعكاسات المترتبة على نهب الرمال الساحلية

كما ذكرنا سابقا بأن الاعتداء على البيئة يشكل تعديا على الأجيال القادمة، ويؤدي الاستنزاف المنهج لخيرات الأرض إلى اهتزاز التوازن البيولوجي على المدى الطويل، ولعل أهمها مايلي:

أ- انعكاساتها على الاقتصاد الوطني:

تخسر الخزينة العمومية مداخيل كبيرة جراء سرقة رمال الشواطئ من قبل أشخاص تطلق عليهم الصحافة لقب "خفافيش الظلام" والذي يكبدون الاقتصاد الوطني خسائر فادحة، تذهب إلى جيوب فئة معينة وحيدة يظهر عليها الثراء الفاحش دون القيام بأدنى جهد، مما يبني الاقتصاد الوطني على أساس الربح بدل الإنتاج والمردودية، ويحرم مديرية الضرائب من تحصيل الرسوم المترتبة على عاتقهم، كما دفعت هاته الظاهرة أصحاب المقالع الرملية المعتمدة إلى غلقها وتحويلها إلى أخرى غير معتمدة من قبل السلطات حيث توفر للناقلين تراخيص للعبور ووصلات النقل لإظهارها لدى الحواجز الأمنية للتحايل كأنها مرملة حقيقية معتمدة، تهدف إلى تلبية طلبات المواطنين لمادة الرمل وتغرق السوق السوداء بها، حيث يجني هؤلاء المجرمين ما يقارب 180مليار أرباح سنويا حسب تقديرات الخبراء.¹

حتى أن هاته العصابات تختلس المال العام في وضح النهار بإبرامها لعقود مع المؤسسات العمومية والخاصة لتموينهم بالرمال المنهوبة، بسبب تواطؤ دنيء من قبل المسؤولين الفاسدين، يقوم أساس تقاسم مداخيل المال العام المنهوب.

كما دأبت هاته العصابات على شراء وبيع قطع الأراضي القريبة من الشواطئ مما أدى إلى انتشار السكنات الفوضوية، وتحولت بذلك الأراضي الرملية صالحة للبناء، كما تتضمن هاته الرمال نسبة كبيرة من الملح فتؤدي بمرور الوقت إلى اهتراء الحديد بعد ملامسته بسبب عدم غسلها عند البناء.²

ب- انعكاساتها على البيئة الشاطئية

¹ سمير بوترة، جريدة الخبر "خفافيش الظلام" يجنون الملايير من نهب الرمال، الجزائر، الجمعة 25 أبريل 2014.

² سهير. م. القرحاني، تعرية الشاطئ اللبناني من الرمال...، جماعة الخط الأخضر، الكويت، 2005.

تمس العمليات المنظمة لنهب رمال السواحل أساسا بالشواطئ، التي قد تنقلص مساحتها أو قد يختفي الشط كلية، ففي تصريح لرئيس اللجنة الوطنية للصيد البحري السيد "حسين بلوط" اعترف بأن الساحل الجزائري فقد 35 كلم من مساحته الإجمالية "1284 كلم" على امتداد 650 شاطئ، بنسبة 18 مليون متر مكعب رمال منهوبة في 15 سنة بشواطئ بومرداس وتيزي وزو وحدهما، مما يؤثر على التوازن الإيكولوجي للحياة البرية بالنسبة للحيوانات والأعشاب البحرية، والأدهى من ذلك يؤدي إلى ارتفاع منسوب مياه البحر على حساب اليابسة مما قد يقضي على الأراضي الفلاحية القريبة من الشاطئ وزوال محاصيلها أو العكس قد تقل المياه الجوفية في حالة عمليات الحفر الكبيرة وترتفع نسبة المياه المالحة في الآبار الارتوازية للمياه الصالحة للشرب الموجودة بحواف الشواطئ، كما تتجلى أهمية الرمال في كونها أداة لمص ضغط الأمواج العاتية في فصل الشتاء وحماية المنازل القريبة منها من التشقق.

كما ينعكس سلبا على السياحة الشاطئية التي تفقد زائريها في موسم الاصطياف التي تحولت إلى مناطق صخرية، وتشكل خطورة على حياتهم بتشكيل منخفضات تحت الماء تؤدي إلى الغرق بسبب جهل العامة بذلك، حيث أن مدينة فلوريدا الأمريكية قد فقدت 60 % من شواطئها¹، وينتج كذلك عن

ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض إلى نوبان المناطق المتجمدة مما ينجّر عنه ارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات على حساب غرق اليابسة².

¹ ندرة الرمال تهدد السياحة في شواطئ فلوريدا، مقال منشور على موقع جماعة الخط الأخضر البيئية، الكويت، 2014.

² ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 22.

المحور الثالث: جهود الدولة في مكافحة جريمة نهب الرمال الساحلية

أصبحت جريمة نهب رمال الشواطئ تشكل هاجس أمنيا لمختلف الأجهزة الأمنية في مطاردات بوليسية شبيهة يومية تعتمد على الكرّ والفر، وأسلوب التمويه مما أجبر سلطات الضبط القضائي إلى اتخاذ إجراءات ردية وحازمة لمحاربة هاته الظاهرة التي تشكل جريمة ضد البيئة والاقتصاد الوطني، وتدخل عائداتها في خضم تبييض الأموال، ومن بين أهم التدابير التي اعتمدها السلطات الجزائرية، نذكر مايلي:

- تعيين فرق مراقبة أمنية متخصصة، حيث دأبت قوات الدرك الوطني على وضع مخطط أمني يتعلق بإيفاد فرق ليلية لمراقبة الأماكن المشبوهة¹، وتسخير الرقم الأخضر المجاني 1055، ورقم الشرطة 1548 من أجل التبليغ السريع للتحركات المشبوهة لعصابات النهب.
- الإكثار من الحواجز الأمنية والمداهمات الليلية لمعاقل العصابات مما أسفر عن مصادرة الآليات والمركبات التي تستعمل في سرقة الرمال²، وليتم حجزها في المحشر، حيث تفيد الإحصاءات عن تسجيل ولاية جيجل وحدها 82 جريمة خلال سنة 2009، تورط فيها 106 متهم وحجز 254

¹ أنس حسام أيمن، جريدة النهار الجديد " تراجع جرائم سرقة الرمال بالمدينة"، الجزائر، 23-05-2009.

² حشمة نور الدين، مذكرة الماجستير بعنوان " الحماية الجنائية للبيئة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية"، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص 187.

متر مكعب من الرمال ووضعت 67 مركبة في الحجز¹، وخلال سنتي 2010-2011 تمّ توقيف ما يفوق عن 355 متهم في الولايات الشرقية فقط².

- ترميم الشواطئ المتضررة من النهب، حيث خصّصت الحكومة أغلفة مالية هامة لإعادة إصلاحها، فلقد قامت سلطات بلدية وهران في مطلع السنة بجلب 500 طن من الرمال، كما قامت الدولة بإنشاء مجلس التنسيق الشاطئي وسيبره يهدف إلى المحافظة على المناطق الساحلية المعرضة لمخاطر بيئية، طبقاً لأحكام المادة 34 من قانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه³.
- إقرار المشرع الجزائري لمبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، بتجنب إلحاق الضرر بهاته الموارد التي تعد جزء أساسي في مسار التنمية،

¹ القسم المحلي، جريدة الحوار " عقوبات قاسية ضد ناهبي رمال البحر..."، الجزائر، 12-02-2009.

² طالب فيصل، جريدة أخبار الساعة " الدرك يعلن حرباً على مافيا استنزاف الرمال بالساحل الشرقي"، العدد 3533، عنابة، 2012، ص4.

³ بن أحمد عبد المنعم، رسالة دكتوراه بعنوان " الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر"، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2009، ص167.

- وذلك في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03-10¹.

خاتمة:

تحولت بعض شواطئ الجزائر إلى مزار للنهب المنظم من قبل بارونات احكموا قبضتهم عليها، بشراء ذمم المواطنين والمسؤولين على حد سواء تحت ويلات التهديد والوعيد، حيث أصبحت بعض المناطق لا يمكن الاقتراب منها، فهي نخضع لسيطرة شبه مطلقة لعصابات نهب الرمال، بل قاموا كذلك بتقسيمها إلى مناطق نفوذ فيما بينهم، مما صعّب من مأمورية الأجهزة الأمنية في التصدي لهذه الظاهرة التي تنامت بشكل مقلق، مهددة التوازن البيئي للساحل الجزائري، دون مراعاة لنوعية الرمال المنهوبة خاصة إذا كانت باللون الأسود الغنية بالمعادن.

وهذه جملة من المقترحات التي استخلصناها من خلال ورقة بحثنا المتواضعة التي نراها جديرة بالاهتمام:

1- ترسيخ الوعي البيئي: يشتمل الوعي البيئي على أبجديات الحس المدني، للحفاظ على البيئة من جهل الأفراد وتخليفهم، ولترسيخه يجب أولاً تربية النشء بدءاً من العائلة ثم المدرسة والعمل على إدخاله في المقررات والبرامج التعليمية والتكوينية، كما أن الإعلام هو حجر الأساس في التحذير من المخاطر التي تلمّ بالبيئة من خلال التكنيف من البرامج التثقيفية والمسابقات التعليمية والأفلام الوثائقية البيئية، واستقصاء آراء المجتمع المدني حول آليات حماية البيئة.

¹ علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيميائية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص9.

- 2- تسهيل الدولة لتكوين الجمعيات التي تهدف لحماية البيئة وتشجيعها وتدعيمها ماليا، وتشجيع الشباب على الانخراط في صفوفها.
- 3- تشديد العقوبات لتحقيق الردع العام، لكل من تسول له نفسه بالتطاول على رمال الساحل، وتشديد الحجز على المركبات والآلات المستعملة في ذلك، لأن الخوف من العقاب يعدّ عاملا للحدّ من الجرائم.
- 4- تضافر الجهود الحديثة بين مختلف القطاعات المعنية، من خلال اتصال المواطنين بالرقم الأخضر للشرطة أو الدرك من أجل المساهمة في إلقاء القبض على المتورطين في هاته الجرائم في حالة تلبس، وتكثيف دوريات شرطة العمران خاصة خلال فترات الليل، وكذا القيام بالحواجز والكمائن.
- 5- لعب الأحزاب السياسية دورها كما ينبغي في توعية المواطنين بالمشكلات البيئية، والأخذ بتجارب الدول المتطورة في هذا الميدان، مثل: "حزب الأخضر أو الحركة الخضراء" الذي نشأ في ألمانيا منذ عام 1980، وأصبح لديه عدد كبير من النواب في البرلمان من أصدقاء البيئة.
- 6- إنشاء شرطة للبحار التي تكون مهمتها حماية السواحل والشواطئ من التلوثات البيئية ومراقبة السفن ومخلفات المصانع البيتروكيمياوية، وملاحقة ناهبي رمال البحار.

قائمة المراجع:

أ/ الكتب:

- دردوس مكي، القانون الجنائي الخاص في التشريع الجزائري، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، طبعة 2010.
- علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، دار الهدى، الجزائر، طبعة 2012.
- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، طبعة 2008.
- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة 2002.

ب / الرسائل والمذكرات:

- بن أحمد عبد المنعم، رسالة دكتوراه بعنوان "الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر"، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2009.
- بن يحيى سهام، مذكرة ماجستير بعنوان "الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر"، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.
- حشمة نور الدين، مذكرة الماجستير بعنوان "الحماية الجنائية للبيئة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية"، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.
- وناس يحيى، رسالة دكتوراه بعنوان "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2007.

ج / المقالات والمجلات:

- القسم المحلي، جريدة الحوار "عقوبات قاسية ضد ناهبي رمال البحر..."، الجزائر، 12-2009-02.
- أنس حسام أيمن، جريدة النهار الجديد "تراجع جرائم سرقة الرمال بالمدينة"، الجزائر، 2009-05-23.
- جمال ذكي، كنوز منسية... الرمال السوداء، مجلة البترول والعلوم، العدد 4، مصر، 2013.
- دباخ فوزية، دورالقاضي في حماية البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 2، لبنان، 2013.
- سعاد ب.، جريدة صوت الأحرار "إيقاف 95 شخصا..."، الجزائر، الأربعاء 2011/05/25.
- سمير بوترة، جريدة الخبر "خفافيش الظلام" يجنون الملايير من نهب الرمال، الجزائر، الجمعة 25 أفريل 2014.
- سهير. م. القرحاني، تعرية الشاطئ اللبناني من الرمال...، جماعة الخط الأخضر، الكويت، 2005.

طالب فيصل، جريدة أخبار الساعة "الدرك يعلن حربا على مافيا استنزاف الرمال بالساحل الشرقي"، العدد 3533، عنابة، 20